

مجلس الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة ٣٧	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون)
S/PV.6928 ٥ آذار/مارس ٢٠١٣	التقرير الخاص للأمين العام عن جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى (S/2013/199)		جمهورية الكونغو الديمقراطية	الأمين العام، وجمهورية الكونغو الديمقراطية	
S/PV.6943 ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٣	التقرير الخاص للأمين العام عن جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى (S/2013/199)	مشروع قرار مقدم من توغو، فرنسا، الولايات المتحدة (S/2013/195)	جمهورية الكونغو الديمقراطية (وزير الخارجية والتعاون الدولي والفرانكوفونية)	١١ من أعضاء المجلس ^(١) وجمهورية الكونغو الديمقراطية	القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣) ١٥-٠٠
S/PV.6960 ٦ أيار/مايو ٢٠١٣			المبعوثة الخاصة للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى	المبعوثة الخاصة للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى	
S/PV.7046 ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣	تقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2013/569)، وتقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2013/581)		الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والمبعوثة الخاصة للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى	جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجميع المدعويين بموجب المادة ٣٩	
S/PV.7058 ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣					S/PRST/2013/17

(أ) الاتحاد الروسي، الأرجنتين، باكستان، رواندا، الصين، غواتيمالا، فرنسا، لكسمبرغ، المغرب، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.

٨ - الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

عرض عام

وتضمنت اتفاقات ليرفيل، التي وقعت في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، اتفاقاً لوقف إطلاق النار وحددت طرائق الانتقال السياسي. ومدد المجلس ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى مرة واحدة لمدة ١٢ شهراً، ثم عززها لتمكين البعثة من دعم تنفيذ العملية الانتقالية. وأذن المجلس بنشر بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وفرض حظراً على الأسلحة، وأعرب عن اعتزاه النظر في اتخاذ تدابير إضافية محددة المهدف ضد الأفراد الذين يعملون على تقويض الأمن والسلام.

خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، عقد مجلس الأمن ثماني جلسات واتخذ ثلاثة قرارات فيما يتعلق بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. واستمع إلى عدة إحاطات قدمها الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلاً عن المسؤولين الآخرين من الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

وواصل المجلس النظر في هذا البند، ولا سيما في عام ٢٠١٣ بعد استئناف النزاع المسلح في جمهورية أفريقيا الوسطى.

(عبر التداول عن بعد بالفيديو من ليرفيل)، ومن الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. وأبلغت الأولى المجلس بتنفيذ هجوم للجماعات المتمردة ضد حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، شنه في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ ائتلاف سيليكيا المنشأ حديثا الذي احتل عدة بلدات في المناطق الشمالية. وأدى استئناف النزاع إلى تقويض الإنجازات الإيجابية التي وردت بالتفصيل في التقرير الأخير للأمين العام^(١٦٧). وأشارت إلى أن عجز الجيش عن صد الهجمات " يدل على شدة الضعف في صفوف القوات المسلحة الوطنية". كما أبرزت مواجهة الجهات الفاعلة الإقليمية بسرعة كبيرة للأزمة، بما في ذلك قيام تشاد بنشر قوة للفصل، وقرار رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تيسير محادثات السلام في ليرفيل، وتعزيز بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجماعة الاقتصادية بنشر قوات من الكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغابون وتشاد للمساعدة في الدفاع عن بانغي. بيد أن تقدم المتمردين صوب بانغي أدى إلى إجلاء موظفي منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات الدولية غير الحكومية. وعلى الصعيد السياسي، أفادت الممثلة الخاصة بأن مفاوضات السلام التي أجريت في ذلك اليوم في ليرفيل أسفرت عن توقيع ثلاث وثائق (اتفاقات ليرفيل): إعلان مبادئ لحل الأزمة السياسية والأمنية، (وقع عليه كل من الحكومة، والحركات السياسية - العسكرية الملتزمة باتفاق ليرفيل للسلام لعام ٢٠٠٨، وائتلاف سيليكيا والمعارضة الديمقراطية، فضلا عن الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ولجنة متابعة اتفاق السلام الشامل)؛ واتفاق لوقف إطلاق النار، (وقع عليه كل من الحكومة وائتلاف سيليكيا، وشهدت عليه الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة المتابعة)؛ واتفاق سياسي يحدد طرائق ترتيب تقاسم السلطة، (وقع عليه ممثلون عن الأغلبية الرئاسية، والحركات السياسية - العسكرية الملتزمة باتفاق السلام الشامل، والمعارضة الديمقراطية، وائتلاف سيليكيا) يظل بموجبه الرئيس في السلطة حتى نهاية ولايته في عام ٢٠١٦، ويعين رئيس للوزراء من المعارضة، وتشكل حكومة وحدة وطنية شاملة تمارس مهامها لمدة ١٢ شهرا لاستعادة السلام والاستقرار وتنظيم الانتخابات التشريعية. وإذ أكدت أن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى لم يتوقع هذا الاجتياح السريع لنصف البلد، إلى ضرورة معالجة أسباب عدم تنفيذ اتفاقات

(١٦٧) S/2012/956

إحاطة بشأن التقدم المحرز في الحوار السياسي وعملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج

في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢، استمع المجلس إلى إحاطة قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي عرضت التقرير السابع للأمين العام^(١٦٤)، وأبلغت المجلس بالتطورات السياسية والأمنية والاجتماعية - الاقتصادية والإنسانية والتطورات المتعلقة بحقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى. وعلى الرغم من استمرار حالة عدم الاستقرار على الصعيدين السياسي والأمني، سلطت الضوء على التزام الحكومة فيما يتعلق بالحوار السياسي، وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة الشمالية الشرقية من خلال نشر قوة بموجب اتفاق ثلاثي مع تشاد والسودان. وقدمت الممثلة الخاصة معلومات عن دور مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في دعم إصلاح قطاع الأمن ومبادرات الوساطة المحلية ومبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة؛ وشددت على ضرورة مواصلة البناء على الزخم الذي أحدثته الحكومة على الجهات السياسية والأمنية^(١٦٥). وقال ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى إن الانتخابات التي جرت في عام ٢٠١١ أرست نظاما سياسيا ومؤسسيا جديدا. ورغم أن الأمن يظل الشاغل الرئيسي للحكومة، فإن الدولة تسترد بالتدريج السيطرة على جزء واسع من أراضيها الوطنية بما يسمح بعودة تدريجية للاجئين والأشخاص المشردين داخليا. وشدد على أهمية إصلاح قطاع الأمن، وأكد مجددا التزام الحكومة بإنشاء دولة تحترم بحق حقوق الإنسان^(١٦٦).

إحاطتان بشأن هجوم المتمردين واتفاقات ليرفيل وتמיד ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى

في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، استمع المجلس إلى إحاطتين مقدمتين من الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى

(١٦٤) S/2012/374

(١٦٥) S/PV.6780، الصفحات ٢-٦.

(١٦٦) المرجع نفسه، الصفحات ٧-٩.

وأفاد ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى، مشدداً على خطر الحرب في بلده، بأن محادثات السلام في ليرفيل "تشكل شريان الحياة الأخير لجمهورية أفريقيا الوسطى"، وأكد مجدداً التزام الحكومة بالحوار وتنفيذ نتائج المحادثات^(١٧٠).

وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٠٨٨ (٢٠١٣)، الذي مدد بموجبه ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى لمدة عام. وطلب المجلس إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن الحالة على أرض الواقع، وكذلك تقييماً لقدرة المكتب على المضي في تنفيذ أولوياته في ضوء الأحداث الأخيرة. وبالإضافة إلى ذلك، أهاب المجلس بالحكومة وائتلاف سيليكاً والجماعات المسلحة والمعارضة الديمقراطية أن تتقيد بحسن نية بالتزاماتها المنصوص عليها في إعلان المبادئ الموقع في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وطلب إلى المكتب أن يستخر مساعيه الحميدة في العمل مع جميع الأطراف لتيسير التنفيذ التام لاتفاقات ليرفيل. ورحب المجلس أيضاً بالجهود المستمرة التي تبذلها بعثة توطيد السلام دعماً لإحلال السلام والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى، ودعا بلدان المنطقة دون الإقليمية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية إلى النظر، بناءً على طلب جمهورية أفريقيا الوسطى، في اتخاذ التدابير المناسبة لتحسين الحالة الأمنية.

وبعد اعتماد القرار، رحب ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى بتمديد ولاية المكتب، وذكر أنه سيتم إجراء تقييم بعد الأزمة بهدف تحديد التدابير اللازمة لعملية الإعمار^(١٧١).

إحاطات بشأن التطورات السياسية والأمنية في أعقاب

انقلاب ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٣

في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣، قدمت الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المجلس تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالقرار ٢٠٨٨ (٢٠١٣)، الذي تضمن وصفاً للحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ هجوم المتمرد في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، ولا سيما انقلاب ٢٤ آذار/مارس الذي أدى إلى الإطاحة بالرئيس وتدهور الحالة الأمنية في جميع أنحاء البلد، التي انهارت وسقطت

السلام السابقة. وفيما يتعلق بعواقب الأزمة، قدمت الممثلة الخاصة معلومات مستكملة عن الأحوال الإنسانية التي يعيشها ٨٠٠ ٠٠٠ شخص في المناطق المتضررة، مستشهدة باستمرار نزوح السكان الفارين من منازلهم إلى الغابات، واستمرار نهب مباني المنظمات الإنسانية، وتقييد وصول المساعدات الإنسانية بسبب انعدام الأمن. واختتمت قائلة إنه ينبغي اغتنام الفرصة المتاحة من أجل تشكيل حكومة فعالة وفعلية. كما أوصت المكتب بأن يجري عملية تقييم استراتيجي بغية استعراض أولوياته وإعادة تحديد احتياجاته^(١٦٨).

وأشارت الممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، في معرض تقديم إفادتها عن الزيارة التي قامت بها إلى جمهورية أفريقيا الوسطى خلال الفترة من ٥ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، إلى أن العنف الجنسي يرتكب على نطاق واسع في البلد، بما في ذلك الاغتصاب في المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة، واختطاف النساء والفتيات والفتيان بالقوة للانضمام إلى الجماعات المسلحة، والزواج القسري، وحوادث العنف الجنسي التي ترتكبها عناصر من قوات الأمن الوطني، وكذلك الانتهاكات الواسعة النطاق التي يرتكبها جيش الرب للمقاومة. وأضافت أن ضمان تحسين الرصد والتحليل والمعلومات، كأساس للعمل المستند إلى الأدلة، يشكل أولوية هامة، وشددت على أنه يتعين على جميع القوات والجماعات المسلحة إصدار أوامر صريحة وفورية من خلال التسلسل القيادي في كل منها تحظر العنف الجنسي، ومساءلة الجناة، وتسريح النساء والأطفال من صفوفها. وشددت الممثلة الخاصة على القدرة المحدودة للغاية للمؤسسات الوطنية على تنفيذ التدابير الرامية إلى التصدي للعنف الجنسي وغياب سلطة الدولة وهيكلها في معظم المناطق خارج بانغي. وأفادت بأنها قد سعت خلال زيارتها إلى تعميق التعاون مع الحكومة، والعمل مع قيادة الجماعات السياسية والعسكرية الرئيسية من أجل الحصول على التزامات ملموسة من جانبهم فيما يتعلق بالحماية. وأبلغت المجلس بأن فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي سيقوم بزيارة للمتابعة، وشددت على أهمية نشر مستشارين لشؤون حماية المرأة في مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى^(١٦٩).

(١٦٨) S/PV.6899، الصفحات ٢-٩.

(١٦٩) المرجع نفسه، الصفحات ٩-١١.

(١٧٠) المرجع نفسه، الصفحتان ١١ و ١٢.

(١٧١) S/PV.6907، الصفحة ٣.

السياسية والعسكرية، فإنها غير قادرة على استعادة النظام. وطلب رئيس الوزراء إلى المجلس أن يدرج الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى على جدول أعماله حتى لا تظل أزمة منسية، وطلب إلى فرنسا، على وجه التحديد، أن تتدخل باستخدام القوة لنزع سلاح جماعة سيليكسا بدعم من الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي. ودعا أيضا إلى تعيين مقرر خاص للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، واقترح ملء منصب رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام الشاغر حاليا^(١٧٣).

وقال ممثل تشاد، متحدثا بالنيابة عن رئاسة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، إنه عقب الانقلاب، عقد مؤتمر قمة استثنائي للجماعة الاقتصادية في نجامينا، بمشاركة رئيسي جنوب أفريقيا وبنين ومشاركة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرانكوفونية. وقد أدان المشاركون الاستيلاء على السلطة، ودعوا زعيم ائتلاف سيليكسا الذي نصب نفسه رئيسا، إلى الامتنال لاتفاقات ليرفيل، واتفقوا على دعم العملية الانتقالية من خلال لجنة للرصد وفريق اتصال دولي^(١٧٤).

وفي ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٣، قام الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى المعين مؤخرا^(١٧٥) بإبلاغ المجلس بأنه تم إحراز بعض التقدم على الجبهة السياسية، بما في ذلك إصدار الميثاق الانتقالي وإعادة تشكيل حكومة الوحدة الوطنية. بيد أنه أشار إلى أنه بالنظر إلى استمرار التوترات بين رئيس الوزراء ورئيس المجلس الانتقالي الوطني بشأن إدارة العملية الانتقالية، تعتبر المكاسب السياسية التي تحققت هشة ولا يزال يتعين وضع خريطة طريق لأجل تنظيم الانتخابات. ورغم التحسن الطفيف على الجبهة الأمنية، لا سيما في بانغي، بإنشاء مواقع لتجميع عناصر سيليكسا وعناصر الجيش الوطني السابق، واستئناف الدوريات المشتركة التي تسيرها سيليكسا وبعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، لا يزال انهييار القانون والنظام يفسح المجال لانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان. وأضاف أن ضباط

(١٧٣) المرجع نفسه، الصفحات ٧-١٠.

(١٧٤) المرجع نفسه، الصفحتان ١٠ و ١١.

(١٧٥) في رسالة مؤرخة ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (S/2013/344)، أحاط مجلس الأمن علما باعتزام الأمين العام تعيين ممثل خاص جديد لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

في "حالة من الفوضى والتجاهل التام للقانون الدولي"، حيث أشارت إلى وقوع أعمال القتل العشوائي والاعتقالات والاعتصام والاعتداء على السكان وتجنيد الأطفال ونهب المنازل. وأضافت أن الأزمة تشكل أيضا تهديدا مباشرا للسلام والأمن الإقليميين، ولا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد والكاميرون. وعلى الصعيد السياسي، ذكرت أن خارطة الطريق التي تحدد المهام المنصوص عليها في اتفاقات ليرفيل من أجل إعادة إرساء النظام الدستوري لم تنفذ نتيجة لهذا الوضع، مشيرة إلى أن الرئيس الذي نصب نفسه يواصل إدارة البلد بموجب مراسيم رئاسية. وأشارت الممثلة الخاصة إلى أنه عقب هجوم ائتلاف سيليكسا، انهارت مؤسسات العدالة والشرطة، وأضحت الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تشكل مصدر قلق كبير فيما يتعلق بحماية المدنيين. وأعربت عن رأيها بأن الوقت قد حان لأن ينظر المجلس في فرض جزاءات فردية ضد مدبري ومرتكبي تلك الانتهاكات الجسيمة، محذرة من خطر توالي السكان مهمة تنفيذ القانون بأيديهم. واستطردت قائلة إن ثمة حاجة إلى تمويل إضافي لدعم قدرات الاستجابة الإنسانية، وأن ثمة حاجة ملحة إلى المساعدة في إعادة إرساء الأمن والاستقرار في البلد. ورحبت بعزم الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا زيادة حجم قوتها ليلبلغ قوامها ٢٠٠٠ فرد، ولكنها أكدت أنه يتعين أن يتبع هذه المبادرة القصيرة الأجل إنشاء قوة إقليمية موسعة، ربما في إطار الاتحاد الأفريقي وبدعم من المجتمع الدولي. وأخيرا، أكدت الممثلة الخاصة على الدور الحاسم لرئيس الوزراء في العملية الانتقالية، وأضافت أنه ينبغي عدم تشجيع نظام للإفلات من العقاب في حالات الإطاحة بنظام ديمقراطي باستخدام قوة السلاح، حتى عند مواجهة تحديات خطيرة في مجال الحكم. واختتمت قائلة إن من المهم للغاية أن تدعم الأمم المتحدة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي في إعادة إرساء المبادئ الأساسية لاتفاقات ليرفيل^(١٧٦).

وأبلغ ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى المجلس بالخطوات السياسية المرتقب اتخاذها، بما في ذلك تشكيل حكومة وحدة وطنية وإلغاء مكتب المجلس الوطني الانتقالي الذي انتخب بطريقة غير قانونية. وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، أشار إلى أن أعمال النهب تستهدف أساسا غير المسلمين، وأن استثناء المسلمين يثير مشاعر السخط لدى الطوائف المسيحية ويشعل التوترات الدينية. واستطرد قائلا إنه على الرغم من سيطرة جماعة سيليكسا على جميع المقدرات

(١٧٦) S/PV.6967، الصفحات ٢-٦.

الظروف المزرية التي يعيشها الشعب فحسب، بل يمكن أيضا أن يؤدي إلى امتداد النزاع إلى جميع أنحاء المنطقة^(١٧٧).

وأفاد الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان بأن التدمير المنهج للسجلات العامة يثير الشكوك في أن ائتلاف سيليكيا يحاول تغيير التوازن العرقي والديني في البلد. وأضاف قائلاً أن عدم وجود سجلات عامة يستعان بها في إنشاء قوائم الناخبين سيمثل تحدياً إضافياً أمام تنظيم انتخابات حرة ونزيهة خلال الفترة المقبلة الممتدة على ١٨ إلى ٢٤ شهراً. وبالنظر إلى مناخ الخوف السائد، وصعوبة جمع بيانات دقيقة بشأن الانتهاكات بسبب عدم إمكانية الوصول إلى مناطق خارج بانغي وللقدرة المحدودة للغاية لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام على رصد حقوق الإنسان، شدد الأمين العام المساعد على الحاجة الملحة إلى إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية على وجه الاستعجال. كما قدم عددا من التوصيات إلى المجلس، من بينها ضرورة إنشاء قوة أمنية وطنية ذات شرعية ومصداقية تتألف من عدد محدود من العناصر الأمنية للنظام السابق ومن قوات سيليكيا، على أن يتم فرزها وتمحيصها تحت إشراف دولي لاستبعاد مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان. وشدد على أهمية نشر قوة دولية كبيرة تسند إليها ولاية قوية بتوفير الحماية، وتعزيز عنصر حقوق الإنسان في المكتب. وفيما يتعلق بالمساءلة، شجع المجلس على أن يبعث برسالة واضحة إلى القادة العسكريين والسلطات الانتقالية مفادها أنهم مسؤولون جنائياً عن منع وقوع الجرائم ومعاينة مرتكبيها^(١٧٨).

ودعا ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى المجلس إلى اعتماد جزاءات تستهدف مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، وإلى تعزيز موارد مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام، وتعيين واضح مسوِّد أولي بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى^(١٧٩).

إحاطة مقدمة من نائب الأمين العام واعتماد القرارات

في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢١٢١ (٢٠١٣)، الذي طالب فيه بسرعة تنفيذ الترتيبات الانتقالية المتفق عليها في ليرفيل ونجامينا لإجراء انتخابات حرة تتسم

الشرطة الذين التحقوا بالعمل غير مجهزين بالشكل المناسب، ولا يتم فرز عناصر سيليكيا بغرض استيعابهم في الجيش الوطني. وأشار أيضا إلى أن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أذن، في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٣، بنشر بعثة الدعم الدولية في جمهورية أفريقيا الوسطى لفترة أولية مدتها ستة أشهر. وأضاف أن قوام البعثة يبلغ ٣ ٦٥٢ فردا من أفراد الشرطة والأفراد العسكريين، وتتألف بشكل رئيسي من الوحدات التي تعمل حاليا في بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وكلفت البعثة بحماية المدنيين واستعادة الأمن والنظام العام وإعادة بسط سلطة الدولة، وإصلاح قطاعي الدفاع والأمن، وتهيئة الظروف الملائمة لتقديم المساعدة الإنسانية. وشجع المجلس على تقديم الدعم الكامل للقوة. وأضاف قائلاً إن الأمم المتحدة ستشارك، بصفة استشارية، في بعثة للتقييم التقني لسفيل مفهوم العمليات للبعثة^(١٧٦).

وقالت وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ إن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى قد تدهورت بشكل كبير وتحولت من أزمة فقر طويلة الأمد إلى حالة طوارئ معقدة تتسم بالعنف وتنشأ عنها احتياجات ملحة ومسائل خطيرة متعلقة بالحماية. وأضافت قائلة إن عدد المتضررين من الأزمة البالغ ٤,٦ ملايين فرد، يشمل ٢٠٦ ٠٠٠ مشرد داخلي، وما يقرب من ٦٠ ٠٠٠ شخص لاجئ في البلدان المجاورة. واستطردت قائلة إنها وجدت خلال الزيارة التي قامت بها إلى جمهورية أفريقيا الوسطى ما يشجعها في التزام السلطات الوطنية بجعل استعادة الأمن وعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مسائل ذات أولوية. ومع ذلك، أكدت أن هذه المهمة تمثل تحدياً كبيراً نظراً إلى الافتقار إلى قيادة قوات سيليكيا وعدم التحكم فيها، ووجود مقاتلين من بلدان أخرى. وإذ أكدت وكيلة الأمين العام الحاجة الماسة إلى مواجهة الأزمة على نحو شامل وإيلاء الأولوية لاستعادة الأمن وتلبية الاحتياجات الإنسانية والاحتياجات المتعلقة بالانتعاش والتنمية، قدمت طلبات متنوعة إلى المجلس، منها دعمه لبعثة الاتحاد الأفريقي المنشأة حديثاً ومساعدة السلطات في التعجيل بعودة موظفي الخدمة العامة إلى المناطق الواقعة خارج بانغي. وحذرت من أن عدم اتخاذ إجراءات لن يؤدي إلى تفاقم

(١٧٦) S/PV.7017، الصفحات ٢-٥.

(١٧٧) المرجع نفسه، الصفحات ٥-٧.

(١٧٨) المرجع نفسه، الصفحات ٧-١٠.

(١٧٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٢.

وحذر من أنه إذا تُركت هذه الحالة تستفحل، فقد تتطور إلى نزاع ديني وعرقي، أو حتى إلى حرب أهلية يمكن أن تمتد إلى البلدان المجاورة. وفيما يتعلق بحفظ السلام، أشار إلى أن قدرة بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى على حماية المدنيين محدودة جدا، وأن بعض وحداتها ينظر إليها على أنها منحازة إلى فئات محددة على أساس الدين. وقال إن التقرير يعرض خمسة خيارات لتقديم الدعم الدولي لبعثة الدعم الدولية، تتراوح بين اتخاذ ترتيبات دعم ثنائية ومتعددة الأطراف وتحويل بعثة الدعم الدولية إلى عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة. وأضاف أن الخيار الأخير تؤيده غالبية الجهات الفاعلة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك عدد من منظمات المجتمع المدني^(١٨٠).

وحذر ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى من خطر الإبادة الجماعية في بلده إذا لم يتخذ أي إجراء، وأعلن أن السلطات الانتقالية قد التمسّت كتابة من الأمين العام ومجلس الأمن الموافقة على طلبها بشأن تقديم فرنسا المساعدة العسكرية لمؤازرة بعثة الدعم الدولية. وشدد على ضرورة أن تسند للبعثة ولاية قوية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة^(١٨١). وبالمثل، أكد الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أن هذه الولاية ضرورية لتمكين بعثة توطيد السلام، وهي أساس بعثة الدعم الدولية، من الاضطلاع بمهمتها الكاملة لتحقيق الاستقرار في البلد وتهيئة أفضل الظروف الممكنة للعنصر المدني لبعثة الدعم الدولية، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى بعد تعزيزه. وثمة حاجة إلى إرساء ديمقراطية تمثيلية في جمهورية أفريقيا الوسطى بما يخدم المصلحة العامة لشعبها، بدلا من مصالح أي عشيرة أو جماعة عرقية أو دينية^(١٨٢). وأبرز كبير مستشاري شؤون بناء السلام والتنمية في مكتب المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي مساهمة الاتحاد الأفريقي منذ بداية الأزمة، بطرق منها تعليق مشاركة جمهورية أفريقيا الوسطى في أنشطته واعتماد جزاءات محددة الأهداف ضد بعض الأفراد طلب فيما يتعلق بما دعم مجلس الأمن. وشدد على دور الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في عقد محادثات السلام ونشر حفظة السلام وتقديم المساعدة المالية لدعم جمهورية أفريقيا الوسطى. وأضاف أن نقل السلطة بين بعثة توطيد السلام وبعثة

بالنزاهة والشفافية تقام بعد ١٨ شهرا من بدء الفترة الانتقالية. وأعرب المجلس عن استعداده النظر في اتخاذ التدابير المناسبة ضد من قاموا بأعمال تقوّض السلام والاستقرار، بمن فيهم منتهكو الاتفاقات الانتقالية ومن يعرفلون العملية الانتقالية ويؤججون العنف. وقام المجلس بتعزيز وتحديث ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى لتمكين البعثة من دعم تنفيذ العملية الانتقالية، ودعم منع نشوب النزاع وتقديم المساعدة الإنسانية، ودعم تحقيق الاستقرار في الحالة الأمنية، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، والتنسيق بين الجهات الفاعلة الدولية المعنية. وأعرب المجلس عن تطلعه إلى الإنشاء العاجل لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وشجع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على التعجيل ببذل الجهود من أجل إحلال بعثة الدعم الدولية محل بعثة توطيد السلام، وأعرب عن اعترامه النظر في خيارات مختلفة لمساندة بعثة الدعم الدولية. وطلب المجلس إلى الأمين العام تقديم تقرير كتابي بشأن التخطيط لبعثة الدعم الدولية مع تضمينه خيارات مفصلة لتوفير الدعم الدولي للبعثة، بما في ذلك إمكانية تحويل بعثة الدعم الدولية إلى عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، رهنا بتوافر ظروف مواتية في الميدان.

وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، استمع المجلس إلى إحاطات من نائب الأمين العام، والأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وكبير مستشاري شؤون بناء السلام والتنمية في مكتب المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة. وعرض نائب الأمين العام تقرير الأمين العام عن استنتاجات فريق المساعدة التقنية المنشور عملا بالقرار ٢١٢١ (٢٠١٣)، مشددا على أن الحالة السريعة التدهور في جمهورية أفريقيا الوسطى تطرح اعتبارا للتضامن الدولي والمسؤولية عن منع الفظائع. وأعرب عن بالغ القلق إزاء انهيار القانون والنظام وآثاره، بما في ذلك استخدام الأطفال، والعنف الجنسي، وزيادة العنف بين الطوائف. وأشار إلى أن استغلال الانتماآت الدينية لأغراض سياسية أجاج العنف الطائفي بين المسلمين والمسيحيين على نحو لم يسبق له نظير، مشيرا إلى الانتهاكات التي ترتكبها عناصر ائتلاف سيليكسا السابق من جهة وجماعات "أنتي - بالاك" للدفاع عن النفس من جهة أخرى. وناشد نائب الأمين العام المجلس، معربا عن ضرورة اتخاذ تدابير عاجلة لإنهاء الإفلات من العقاب ومساءلة الجناة، أن ينظر في وضع آليات للمساءلة، مثل لجنة التحقيق و/أو جزاءات محددة الأهداف.

(١٨٠) S/PV.7069، الصفحات ٢-٥.

(١٨١) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦.

(١٨٢) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

والأمن. وأنشأ المجلس لجنة جزاءات لرصد تنفيذ منع توريد الأسلحة، وطلب إلى الأمين العام أن ينشئ، لفترة أولية مدتها ١٣ شهرا، فريقا للخبراء لتقديم الدعم إلى اللجنة.

وبعد اتخاذ القرار، أدلى ثلاثة أعضاء في المجلس وممثل جمهورية أفريقيا الوسطى والمراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة ببيانات. حيث أشار ممثل توغو إلى خطر تحول جمهورية أفريقيا الوسطى إلى ملاذ للإرهابيين، ورحب بنشر بعثة الدعم الدولية، بدعم من القوات الفرنسية، ودعا المجتمع الدولي إلى المساهمة في الصندوق الاستئماني الذي طلب المجلس إلى الأمين العام أن ينشئه في القرار ٢١٢٧ (٢٠١٣)^(١٨٤). وأشاد ممثل المغرب باحتشاد المجتمع الدولي والمجلس استجابة للحاجة الملحة إلى التدخل لاستعادة الأمن وإنهاء الأزمة، وذكر أن بلاده لا تدخر جهدا للإسراع بنشر الجنود الذين سيشكلون وحدة حراسة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى^(١٨٥). وذكر ممثل فرنسا أنه بالنظر إلى الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي طواها النسيان لمدة طويلة، ليست اللامبالاة والتعاس من بين الخيارات، وقال إن ثمة واجبا جماعيا يتمثل في دعم الإجراءات التي اتخذها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لمنع الفطائع الجماعية. وأضاف أن القرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) أناط بالبعثة ولاية قوية بموجب الفصل السابع الذي سيسمح للبعثة باتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين وتحييد الجماعات المسلحة التي ترفض الامتثال لتعليمات التجميع ونزع السلاح؛ وأناط بالقوات الفرنسية ولاية دعم البعثة، وفقا لطلب الاتحاد الأفريقي والسلطات الانتقالية^(١٨٦). ورحب المراقب عن الاتحاد الأفريقي بالتعاون بين منظمته ومجلس الأمن، الذي أدى إلى اتخاذ القرار، وأعرب عن تقديره لإمكانية القيام، بدون المساس بمسؤوليات المجلس، بتشاطر الآراء مع أعضاء المجلس، وتقديم اقتراحات بشأن صياغة النص، وتوضيح طرائق الدعم التي تجبها منظمته. وأضاف أن العمل جار لكفالة النجاح في نقل

(١٨٤) S/PV.7072، الصفحتان ٢ و ٣.

(١٨٥) المرجع نفسه، الصفحة ٣. انظر أيضا الرسالتين المتبادلتين المؤرختين ٢٢ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ (S/2013/636) و (S/2013/637)، والرسالة المؤرخة ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2013/696) بشأن إنشاء وحدة حراسة ليتسنى بوجودها تنفيذ المهام لموكلة إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

(١٨٦) S/PV.7072، الصفحتان ٣ و ٤.

الدعم الدولية تقرر إجراؤه في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وأن الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية يعملان جنباً إلى جنب للتصدي للتحديات القائمة. وذكر أيضا أنه ينبغي أن يتمثل دور المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، في تعزيز تلك الجهود من خلال توفير الدعم الكافي الذي يتسق، على نحو ما أكدته، مع أحكام الفصل الثامن من الميثاق بشأن دور الترتيبات الإقليمية في تعزيز وصون السلم والأمن الدوليين. وفي الختام، قال إنه يتطلع إلى اتخاذ مجلس الأمن قرارا لتعزيز الجهود المشتركة للجماعة الاقتصادية والاتحاد الأفريقي^(١٨٣).

وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢١٢٧ (٢٠١٣)، الذي طلب بموجبه، في جملة أمور، إلى الأمين العام أن يقوم على وجه السرعة بإنشاء لجنة تحقيق دولية من أجل التحقيق في التقارير المتعلقة بانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وانتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى من قبل جميع الأطراف منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، والمساعدة في تحديد هوية مرتكبي تلك الانتهاكات. وأذن المجلس بنشر بعثة الدعم الدولية لفترة ١٢ شهرا لاتخاذ جميع التدابير اللازمة للمساهمة في حماية المدنيين واستعادة الأمن والنظام العام، وتحقيق الاستقرار في البلاد، واستعادة سلطة الدولة على كامل الإقليم الوطني، وتهيئة الظروف المواتية لتقديم المساعدة الإنسانية، وإجراء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح القطاع الأمني بقيادة السلطات الانتقالية وبتنسيق من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام. كما أذن المجلس للقوات الفرنسية في جمهورية أفريقيا الوسطى باتخاذ جميع التدابير اللازمة لدعم البعثة في الاضطلاع بولايتها. وطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقوم باستعدادات وعمليات تخطيط احتياطية تحسبا لاحتمال تحويل بعثة الدعم الدولية إلى عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مع التأكيد على أن إنشاء مثل هذه البعثة سيحتاج إلى قرار من المجلس في المستقبل. وقرر المجلس أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ ما يلزم من تدابير لمنع توريد جميع أنواع الأسلحة وما يتصل بها من أعتدة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى أو بيعها لها أو نقلها إليها بشكل مباشر أو غير مباشر، وأعرب عن اعتزامه القوي أن ينظر بسرعة في فرض تدابير محددة الهدف، بما في ذلك حظر السفر وتجميد الأصول، ضد الأفراد الذين يعملون على تقويض السلام والاستقرار

(١٨٣) المرجع نفسه، الصفحات ٨-١٠.

السلطة من بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وأن مفوضية الاتحاد الأفريقي قامت بتعيين المسؤولين الرئيسيين في بعثة الدعم الدولية. وأعلن اعترام الاتحاد الأفريقي تنفيذ ولاية بعثة الدعم الدولية "بصورة فعالة، في إطار روح التوقعات التي أعربت عنها قيادة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا"، وإيلاء اهتمام فوري بالحالة الإنسانية^(١٨٧).

(١٨٧) المرجع نفسه، الصفحات ٧-٩.

الجلسات: الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

مجلس الأمن	النداءات عملاً	النداءات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها	النداءات عملاً بالمادة ٣٧	وثائق أخرى	البند الفرعي	مجلس الجلسة وتاريخها
القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون)	المتكلمون					
	جميع المدعويين	الممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى	جمهورية أفريقيا الوسطى		تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2012/374)	S/PV.6780 ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢
	جميع المدعويين	الممثلة الخاص للأمين العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع	جمهورية أفريقيا الوسطى		تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2012/956)	S/PV.6899 ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣
القرار ٢٠٨٨ (٢٠١٣) ١٥-٠-٠	جمهورية أفريقيا الوسطى		جمهورية أفريقيا الوسطى	مشروع قرار قدمته الأرجنتين، وأستراليا، وتوغو، وجمهورية كورنيا، ورواندا، وفرنسا، ولكسمبرغ، والمغرب، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة (S/2013/45)	تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2012/956)	S/PV.6907 ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣
	جميع المدعويين	الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى	جمهورية أفريقيا الوسطى (رئيس الوزراء)، وتشاد		تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2013/261)	S/PV.6967 ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣
	جميع المدعويين	الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، ووكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، والأمين العام المساعد لحقوق الإنسان	جمهورية أفريقيا الوسطى		تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2013/470)	S/PV.7017 ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٣

مجلس الجمعية وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة ٣٧	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون)
S/PV.7042 ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣			مشروع قرار مقدم من أستراليا، وتوغو، وفرنسا، ولكسمبرغ، والمغرب، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة	جمهورية أفريقيا الوسطى	جمهورية أفريقيا الوسطى	القرار ٢١٢١ (٢٠١٣) ٠-٠-١٥
S/PV.7069 ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣			تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى المقدم عملاً بالفقرة ٢٢ من قرار مجلس الأمن ٢١٢١ (٢٠١٣) (S/2013/677)	جمهورية أفريقيا الوسطى	الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وكبير المستشارين لشؤون بناء السلام والتنمية في مكتب المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة	نائب الأمين العام، وجميع المدعوين
S/PV.7072 ٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣			تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى المقدم عملاً بالفقرة ٢٢ من قرار مجلس الأمن ٢١٢١ (٢٠١٣) (S/2013/677)	مشروع قرار مقدم من توغو، وجمهورية كوريا، ورواندا، وغابون، وفرنسا، والكونغو، ولكسمبرغ، والمغرب، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة	جمهورية أفريقيا الوسطى، وغابون، والكونغو	القرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) ٠-٠-١٥

٩ - الحالة في غينيا - بيساو

عرض عام

جزاءات^(١٨٨) ضد مدبري الانقلاب ومؤيديهم وإنشاء لجنة جزاءات لرصد تنفيذ تلك الجزاءات^(١٨٩).

وخلال الفترة قيد الاستعراض، جدد المجلس أيضاً ولاية المكتب مرتين، لمدة ثلاثة أشهر وسنة واحدة، على التوالي^(١٩٠).

(١٨٨) للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن التدابير المتعلقة بغينيا - بيساو، انظر الجزء السابع، القسم الثالث، المعنون "تدابير لا تنطوي على استخدام القوة المسلحة، وفقاً للمادة ٤١ من الميثاق".

(١٨٩) للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن ولاية اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) بشأن غينيا - بيساو، انظر الجزء التاسع، القسم الأول - باء.

(١٩٠) القراران ٢٠٩٢ (٢٠١٣) و ٢١٠٣ (٢٠١٣). وللإطلاع على مزيد من المعلومات بشأن المكتب المتكامل، انظر الجزء العاشر، القسم الثاني، المعنون "البعثات السياسية وبعثات بناء السلام".

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن ١٢ جلسة مخصصة للحالة في غينيا - بيساو، واتخذ ثلاثة قرارات، واعتمد بيانين رئاسيين. واستمع إلى عدة إحاطات قدمها كل من الممثل الخاص للأمين العام لغينيا - بيساو ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، ورئيسة تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام، وكذلك مسؤولين آخرين، تتناول بشكل خاص الحالة بعد الانقلاب الذي وقع في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وقام المجلس، بموجب القرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢)، المتخذ بموجب المادة ٤١ من الفصل السابع من الميثاق، بفرض